المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

العدد (2101) السنة الثامنة - الجمعة (15) نيسان 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في المدى

3 مهمشون يبحثون عن تفاصيل الحياة في اكاوم الازبال

6 خارجية الناتو تناقش اوضاع ليبيا في برلين

7 انتهاء حماية ارصدة العراق قصة مفتعلة

8 لقاءات منتظرة في دوري النخبة اليوم

البرلمان يناقش تسوية المطالبات بين بغداد وواشنطن

متابعة/ المدى

دعت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب رئاسة المجلس لعرض قانون تصديق اتفاقية تسوية المطالبات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الولايات المتحدة الاميركية للقراءة الاولى في جلسة غدا السبت ، بعد ان انهت وضع الملاحظات والتوصيات على القانون.

وقالت عضو اللجنة ندى الجبوري لوكالة كردستان للانباء إن "اللجنة انهت امس الملاحظات والتوصيات على قانون تصديق اتفاقية تسوية المطالبات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الولايات المتحدة، وطالبت "رئاسة مجلس النواب بوضع القانون على جدول اعمال المجلس يوم غد السبت ".

وأضافت أن "لجنة العلاقات الخارجية اطلعت على تقرير لجنة المطالبات المشتركة في وزارة العدل بخصوص مطالبات العراقيين المتضررين من العمليات العسكرية الاميركية، كما اطلعت اللجنة على مشروع قانون تصديق اتفاقية تسوية المطالبات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الولايات المتحدة الاميركية".

وذكرت الجبوري أن "اللجنة ناقشت مجموعة من مشاريع القوانين المرفوعة للقراءة الاولى والثانية، لافتة الى ان مشاريع القوانين التي ارجأت البت بها تمثلت بـ"مشروع قانون عقد المعاهدات ومشروع قانون تصديق جمهورية العراق على البروتوكول الاضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، اضافة الى مشروع قانون تصديق حكومة جمهورية العراق على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني والثقافي".

المالكي يفاوض العراقية على نيابة الخزاعي والنصاب يؤجل الحسم

القضاء يطلب ممثلا عن الرئاسة للنظر في دعوى مواطن على الهاشمي

بغداد/ المدى

طلب مجلس القضاء الأعلى مثول ممثل قانوني عن رئاسة الجمهورية العراقية لتدوين أقواله بشان دعوى رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون ضد السيد طارق الهاشمي على خلفية الاتهام بانتحال صفة رسمية.

وقالت وكالة أنباء محلية إنها حصلت من مصدر في رئاسة الجمهورية العراقية على نسخة من كتاب موجه من مجلس القضاء الأعلى العراقي إلى ديوان رئاسة الجمهورية يطلب فيه حضور ممثلها القانوني إلى محكمة التحقيق المركزية لتدوين أقواله بشأن دعوى مرفوعة من قبل مواطن ضد طارق الهاشمي لانتحاله صفة نائب رئيس الجمهورية.

وبحسب وكالة السومرية نيوز فان الكتاب المؤرخ في العاشر من نيسان الجاري تضمن شكوى قدمها "المواطن فخري كريم ولي" ضد طارق الهاشمي وذلك "لانتحاله صفة نائب رئيس الجمهورية".

وتضمن كتاب مجلس القضاء الأعلى مطالبة لديوان الرئاسة بـ"تبليغ الممثل القانوني فيها بالحضور إلى المحكمة لغرض تدوين أقواله بخصوص الشكوى التي وردت بموجب كتاب المحكمة المركزية المرقم ٤٢٨٩ في ٢٠١١/٣/٢١".

وأرفق مجلس القضاء الأعلى مع كتابه نسخة من شكوى "المواطن" فخري كريم أكد فيها أن "طارق الهاشمي انتحل صفة نائب رئيس الجمهورية واستخدم هذه الصفة في تصرفاته وسلوكه وفي موقعه الإلكتروني وفي وسائل الإعلام وفي مخاطباته مع مؤسسات الدولة ومع الجهات الخارجية"، طالباً "الشكوى ضده وفقا للقرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٣ والإيعاز إلى الادعاء العام لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه".

وكان مجلس النواب سبق أن قرأ مقترح قانون إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٣ قراءة ثانية تمهيداً لإلغائه أسوة بالعديد من القرارات الأخرى.

ويأتي ظهور هذه الوثيقة بعد أقل من ساعة من على ما كشفه مصدر آخر من رئاسة الجمهورية وأكد فيه حصول اتفاق بين الرئيس جلال طالباني ورئاسة البرلمان لتقديم طارق الهاشمي وعادل عبد المهدي وخضير الخزاعي كمرشحين لمناصب نواب الرئيس في جلسة مجلس النواب ليوم امس الخميس والتصويت عليهم.

لكن جلسة امس رفعت إلى يوم السبت المقبل، لعدم اكتمال النصاب القانوني.

رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي رفع الجلسة بعد انسحاب نواب دولة القانون من الجلسة، لشكوكهم بجدية تصويت النواب على خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية.

ووصل زعيم القائمة العراقية إياد علاوي والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي والقيادي في ائتلاف العراقية طارق الهاشمي ومرشح ائتلاف دولة القانون خضير الخزاعي، امس، إلى مبنى مجلس النواب للتصويت عليهم كنواب لرئيس الجمهورية جلال طالباني.

وقبل ذلك، كشف مصدر سياسي مطلع عن اتفاق بين رئاسات دولة القانون والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني للتصويت على خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية مقابل التصويت على الهاشمي، مؤكدا أن التيار الصدري والكتلة العراقية البيضاء تعارضان ترشيح الخزاعي، فيما لفت إلى أن عدم حصول المرشحين على الأصوات الكافية سيحرمهم من الترشيح مرة ثانية.

وقال المصدر أن "زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي اتفق مع زعيم القائمة العراقية اياد علاوي وقيادات التحالف الكردستاني للتصويت على خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية مقابل التصويت على مرشح العراقية طارق الهاشمي، على الرغم من اعتراض التيار الصدري وكتلة العراقية البيضاء على ترشيح الخزاعي".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "التصويت سيتم فرادا يبدأ بعبد المهدي ثم الهاشمي ثم الخزاعي"، مبينا أن "هذه الصفقة تمت بسبب تخوف دولة القانون من عدم التصويت على الخزاعي".

وأشار المصدر إلى أن "إخفاق الهاشمي والخزاعي في الحصول على الأصوات التي تؤهلهم لحصول كل منهما على منصب نائب رئيس الجمهورية سيحرمهم من الترشح مرة ثانية".

يذكر أن نواب ائتلاف دولة القانون قد انسحبوا من جلسة البرلمان، منتصف شباط الماضي، بسبب خلافات بشأن التصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي، بعد موافقة رئاسة البرلمان على أن يكون التصويت على كل نائب لوحده، كما انسحبت كتلة الأحرار والقائمة العراقية، بعد تأجيل التصويت على نواب رئيس الجمهورية.

السلطات الامنية تنقل التظاهرات الى ثلاثة ملاعب في بغداد

واشنطن تريد "حلاً تفاوضياً" لأزمة مجاهدي خلق

بغداد/ المدى

أعربت الولايات المتحدة عن املها بالمساهمة في حل تفاوضي بين العراق وحركة مجاهدي خلق الايرانية في وقت تريد فيه الحكومة العراقية اغلاق معسكر اشرف حيث يقيم أعضاء الحركة.

وقال المتحدث باسم الخارجية الاميركية مارك تونر "نحن مستعدون لمساعدة الحكومة العراقية في وضع وتنفيذ خطة عبر التفاوض واشدد على مسألة مستقبل معسكر اشرف".

وردا على سؤال، اعتبر تونر انه "يمكن" ان تنص مثل هذه الخطة على ترحيل المعارضين الى بلد اخر رافضا مع ذلك اعطاء المزيد من الايضاحات.

وحددت الحكومة نهاية العام كموعد نهائي لرحيل مجاهدي خلق من البلاد مشددة على "ضرورة رحيلهم من العراق باستعمال جميع الوسائل بما في ذلك السياسية والدبلوماسية وبالتعاون مع الامم المتحدة والمنظمات الدولية".

خمس سيارات تعود لصدام وعائلته في أمانة بغداد

متابعة/ المدى

كشفت أمانة بغداد أنها تسلمت من رئاسة الوزراء خمس سيارات خاصة تعود لصدام وعائلته ستضاف إلى مجموعة السيارات الأثرية الموجودة في الأمانة، داعية إلى التعامل مع النظام السابق بطريقة أنه نظام حكم البلاد وترك خلفه آثارا ومقتنيات وجزء منها السيارات.

وقال مدير العلاقات والإعلام في أمانة بغداد إنه "تمت إضافة عدد من السيارات القديمة والخاصة والتي تعود لفترة صدام ونجله عدي صدام إلى ما موجود من سيارات في الأمانة تعود للرؤساء والملوك الذين حكموا العراق خلال فترة تمثل مرحلة تمتد منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى نهايته".

وأوضح مدير العلاقات والإعلام في أمانة بغداد أن "السيارات المضافة هي خمسة وكانت بحوزة أمانة مجلس الوزراء قبل أن نستلمها منها رسميا"، لافتا إلى انه "من المؤمل استعادة سيارات أخرى في وقت لاحق".

وأشار عبد الزهرة إلى أن "الأمانة ستسعى لاستعادة السيارات والمقتنيات التي تعود إلى النظام السابق باعتبارها ثروة للعراقيين جميعا"، داعيا إلى "التعامل مع النظام السابق بمفهوم أنه نظام حكم البلاد وكانت لديه آثار ومقتنيات وجزء منها السيارات، ومن حق المواطن والأجيال القادمة الإطلاع عليها بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الحكومية التي حكمت البلاد حتى إذا كان الناس لا يتحملون وضع النظام السابق".

ولفت عبد الزهرة إلى أن "السيارات التي تسلمتها هي فريدة وثمينة وتمثل مقتنيات وآثار الأنظمة التي حكمت العراق على مدى عشرات السنين".

وبين مدير العلاقات والإعلام في أمانة بغداد ان "الأمانة تهتم بكل من حكموا العراق وبالتالي فإن من يأتي إلى الأمانة للإطلاع على السيارات سيجد أن حلقات مقتنيات وأثريات الملوك والرؤساء متسلسلة"، مؤكدا أنه "عندما ستجد الأمانة المكان المناسب لعرض تلك السيارات أمام المواطنين، فضلا عن توفر الظروف الملائمة فإنها ستخرجها من مكانها وتضعها في معرض خاص بها".

التفاصيل ص٥

الزيت الفاسد: ملايين الدولارات تهدر في الميناء

متابعة/ المدى

كشف مصدر برلماني عن النتائج الأولية في قضية شحنة زيت الطعام الفاسد في ميناء ام قصر بمحافظة البصرة.

وقال المصدر إن النتائج الأولية للتحقيق أظهرت تورط مسؤولين كبار في هذه القضية قد تصل درجاتهم الوظيفية إلى وكلاء في وزارة التجارة ، مشيرا الى ان مجلس النواب سيكشف أسماء المتورطين بمستندات تثبت إدانتهم، مبينا : ان وكلاء وزارة التجارة كانوا مصرين على عدم إثارة الموضوع إعلاميا وعدم إرسال الثلاثين إلف طن من الزيوت إلى معمل الزيوت العراقي لإعادة تكريرها وفضلوا توزيعها على ما هي عليه. على حد قول المصدر.

وبين المصدر أن الكمية الكلية من الزيوت الفاسدة تبلغ ١٣٠٠ حاوية بينها ١٤٧ حاوية انتهت صلاحيتها في بداية الشهر الجاري والمتبقي تنتهي صلاحيته في أواخر حزيران المقبل، مشيرا الى ان القيمة الكلية للشحنة تتراوح بين ٥٥ إلى ٦٠ مليار دينار تسلمها التاجر الذي ورد الشحنة بالكامل!. ولفت المصدر الى أن المحكمة برأت التاجر من الدعوى التي رفعت ضده، وان مسؤولين في وزارة التجارة سيدخلون الان بالقضية وسيحاكمون ولا مفر من تبرئتهم من التهمة.

التفاصيل ص٢

دولة القانون يرفض نقل القمة عن بغداد بشكل قاطع

متابعة/ المدى

رفض عضو في ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي أمس الخميس، نقل مكان انعقاد القمة العربية من بغداد الى اربيل، مشيرا الى ان العراق يحتفظ بحقه الرسمي بان يكون عقد القمة في بغداد.

وقال سعد المطلبي لوكالة كردستان للانباء ان "عقد القمة في اي مكان غير بغداد مرفوض بشكل مطلق، سواء في اربيل او غيرها، اذ تم اتفاق القادة العرب على عقد القمة في بغداد".

واضاف ان "العراق لم يتلق اي طلب رسمي من الجامعة العربية لالغاء او نقل القمة الى اي مكان اخر، ونحن نحتفظ بحقنا في ان تعقد القمة في بغداد" مشيرا الى ان "نقل القمة يكون باتفاق القادة العرب وليس الدول الخليجية فقط".

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي أصدرت بيانا رفضت فيه عقد القمة في بغداد، بسبب موقف العراق من أحداث البحرين.

وكانت الحكومة العراقية ومجلس النواب أبديا تعاطفا مع الشعب البحريني وتأييدهما لمطالب المتظاهرين في البحرين وتنص احدى فقرات بيان مجلس التعاون الخليجي على ان يكون عقد القمة في مكان اخر غير بغداد.

وتابع المطلبي ان "الحكومة العراقية غير ملزمة بما تريده الدول الخليجية، اذ ان هذا الامر محاولة للضغط السياسي، والعراق واغلب السياسيين مع حق الشعوب في تحديد مصيرها".

وتابع ان "العراق لم يستهدف اية دولة، الا انه يقف مع الشعوب العربية، ونحن نؤيد حالة الاستقرار في المنطقة".

وتسعى الجامعة العربية للاتصال بالقادة العرب لتثبيت موعد عقد القمة في بغداد الشهر المقبل.

وكانت القمة العربية من المقرر ان تعقد في بغداد في آذار/مارس الماضي، الا انها تأجلت بسبب التطورات في المنطقة.

علاوي يهدد: انتخابات مبكرة إذا فشلت الحكومة

متابعة/ المدى

أكد زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، أن الانتخابات المبكرة قد تكون حلا في حال فشلت الحكومة العراقية بتلبية مطالب المواطنين العراقيين بتحسين الخدمات، مبينا في سياق متصل أن الشراكة الحقيقية في البلاد لم تتحقق بعد.

وقال علاوي لدى لقائه بعدد من سفراء الاتحاد الأوروبي في بغداد، إن "الشراكة الوطنية في الحكومة الحالية لم تتحقق بعد، بالرغم أن العراقية تنازلت عن استحقاقها لمصلحة العراق".

وطالب علاوي في معرض حديثه مع السفراء عن مهلة الـ ١٠٠ يوم والاستحقاقات الدستورية، بـ"ضرورة الإسراع بتشريع جملة من القوانين وعلى رأسها قانونا النفط والغاز وتوزيع الثروات"، مبينا أن "الانتخابات المبكرة قد تكون حلاً محتملاً إذا فشلت الحكومة الحالية في تلبية مطالب المواطنين".

ولا يعتبر تلويح علاوي بإجراء انتخابات مبكرة هو الأول من نوعه إذ كان مصدر مطلع كشف في حديث لـ"السومرية نيوز"، في ٢٧ من اذار الماضي، أن رئيس الحكومة نوري المالكي أكد خلال اجتماع جمعه مع مجموعة من الأكاديميين المحللين السياسيين العراقيين أنه بدأ يفكر جديا بطلب سحب الثقة من حكومته في حال استمر شركاؤه في العملية السياسية بمحاربته، لافتا إلى أن المالكي اعتبر أيضا أن العملية السياسية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل الدستور الحالي.

وعزز تلك التسريبات، تصريح للقيادي في ائتلاف دول القانون عزت الشابندر والذي كشف في ٢٨ من اذار الماضي، أن رئيس الحكومة نوري المالكي بدأ بالسعي لتشكيل أغلبية نيابية لتشكيل حكومة أغلبية تحكم خلال الفترة المقبلة.

التفاصيل ص٣

الصدريون: لم نتفق مع المالكي على ترشيح الاسدي

متابعة/ المدى

نفت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري عقد أي اتفاق مع ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي بشأن تأييدها مرشح الائتلاف عدنان الأسدي لتسلم منصب وزير الداخلية مقابل حصولها على منصب وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية، مؤكدة أن تحفظها على الأسدي يأتي على خلفية كونه أحد قيادات حزب الدعوة.

وقال النائب أمير الكناني، في بيان صدر أمس إن "لا وجود لصفقة بين التيار الصدري وائتلاف دولة القانون بخصوص ترشيح النائب عدنان الأسدي لوزارة الداخلية مقابل حصولنا على الوكالة الإدارية"، مبيناً أن "سبب تحفظنا على الأسدي كونه غير مستقل ومن قيادات حزب الدعوة".

وأشار الكناني إلى أن "هناك اتفاقاً سياسياً يقضي بأن يكون المرشح للمناصب الأمنية شخصية مستقلة".

وكان مصدر برلماني مطلع كشف، في حديث لـ"السومرية نيوز" أمس الاول الأربعاء، أن التحالف الوطني وافق على ترشيح عدنان الأسدي لحقيبة الداخلية مقابل منح التيار الصدري منصب وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية.

ومنح التحالف الوطني العراقي، في العاشر من نيسان الحالي، رئيس الوزراء نوري المالكي الصلاحيات لاختيار الوزراء الأمنيين الذين يرى فيهم الكفاءة، مطالباً الأخير بتقديم أسماء المرشحين للمصادقة عليهم في البرلمان خلال عشرة أيام، معتبرا أن الإطالة في حسم هذا الملف سيعقد الأمور أكثر.

وتكاد الوزارات الأمنية تنهي شهرها الرابع وهي تدار بالوكالة من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي منذ تشكيل الحكومة في ٢١ كانون الأول الماضي، ومنذ ذلك الحين تتبادل الكتل السياسية الاتهامات بشأن المسؤولية عن تأخر اختيار الوزراء الأمنيين والتوافق عليهم، في وقت يحذر فيه الكثير من السياسيين من أن عدم حسم هذا الملف في وقت سريع قد يكون له انعكاسات سلبية على الوضع الأمني في البلاد.

التفاصيل ص٢

ضابط أمريكي: لن نعود إلى العراق إذا اندلعت أزمة

متابعة/ المدى

أكد مستشار رئيس الوزراء علي الموسوي انه ليس هناك نية لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق من قبل الحكومتين العراقية والأميركية وان الاتفاقية لا تقبل التمديد، نافيا ان تكون هناك مخاوف او ضغوط معينة على الحكومة في هذا الجانب.

واشار النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك الى ضرورة خروج القوات الاميركية من العراق بالكامل محملا الوجود الاميركي مسؤولية ما يحدث في المنطقة.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني شوان طه لاذاعة العراق الحر إن أمام العراق خيارين إما تمديد الاتفاقية الأمنية والبقاء الجزئي للقوات الأميركية لحين تأهيل القوات العراقية او اهتمام الحكومة بالمنظومة الدفاعية الجوية والبرية والبحرية،خاصة وان هناك مشاكل مع دول الجوار وتحديدا الكويت وايران وتركيا.

وفيما اشار عدد من النواب والساسة الى ان احدى الاسباب التي دعت الولايات المتحدة الى طلب تمديد بقاء قواتها هو عدم تسمية الوزراء الأمنيين، إلاّ أن عضو لجنة الأمن والدفاع النائب عن التحالف الوطني عمار طعمة اعرب عن اعتقاده بان ما أشار اليه البعض هو توجسات ناجمة عن تأخر تسمية الوزراء الأمنيين.

يذكر ان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس خلال زيارته الاخيرة الى العراق لمح الى احتمال تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق الى ما بعد نهاية العام الحالي على رغم انه تجنب خلال لقاءاته مع الساسة العراقيين التشكيك في قدرات القوات الأمنية العراقية. من جهته، قال مسؤول بالجيش الأميركي إنه لا ينبغي على العراقيين توقع عودة القوات الأميركية لمساعدتهم في حال وقوع أزمة، بعد الانسحاب في نهاية العام الجاري، "ما لم يكن هناك اتفاق مسبق".

التفاصيل ص٣